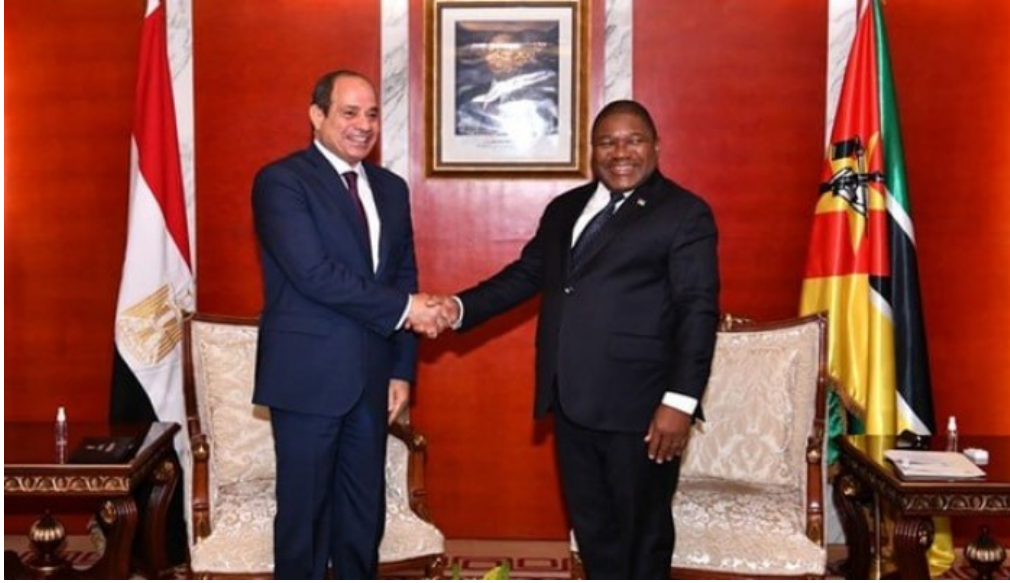


موزمبيق تخفض احتياطها مقابل سداد الديون ومصر تغرق أكثر في الاستدانة وتآكل الجنيه



الجمعة 3 أبريل 2026 10:00 م

فيما اختارت موزمبيق سداد كامل ديونها لصندوق النقد الدولي، رغم الأثر المباشر على احتياطها من النقد الأجنبي، تبدو مصر سائرة في الاتجاه المعاكس تمامًا، إذ لا تتراجع علاقتها مع الدين الخارجي، بل تتوسع عامًا بعد آخر تحت ضغط الاستحقاقات المترامية، وحاجة الدولة المستمرة إلى تمويل جديد، وعجز السياسات الاقتصادية عن خلق موارد مستقرة تكفي لسداد الالتزامات من دون اللجوء إلى مزيد من الاقتراض □

تكشف المقارنة بين البلدين أن المسألة لا تتعلق بحجم الاقتصاد فقط، بل بطبيعة المسار نفسه □ فبينما تحملت موزمبيق كلفة السداد الآن لتخفيف العبء لاحقًا، تواصل مصر تدوير الأزمة من قرض إلى قرض، ومن مراجعة إلى مراجعة مع صندوق النقد، في وقت يسجل فيه الجنيه مستويات هبوط قياسية، وتزداد فيه فاتورة خدمة الدين، وتتقلص فيه المساحة المتاحة لأي سياسة اقتصادية مستقلة أو مستقرة □

ديون مصر تتضخم بينما تتسع الاستحقاقات ويضيق هامش الحركة

تظهر الصورة بوضوح عند النظر إلى الدين الخارجي المصري نفسه، إذ أظهرت بيانات البنك المركزي، كما نقلتها جهات رسمية مصرية، أن الدين الخارجي بلغ 161.2 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025، مع ارتفاع نسبة الدين القصير الأجل إلى 19.2 بالمئة من الإجمالي □ وهذا يعني أن الأزمة لا تقف عند حجم الدين فقط، بل تمتد إلى تركيبته ومدى حساسيته للضغط الزمني والمالي في المدى القريب □

ثم يزداد الضغط أكثر مع خريطة السداد المقبلة، إذ تواجه مصر استحقاقات دين خارجي تصل إلى 50.8 مليار دولار حتى نهاية سبتمبر 2026، بينها نحو 21 مليار دولار ودائع وعمليات لدى البنك المركزي، يوجّه أغلبها إلى دول خليجية ويتم تجديدها دوريًا □ ويكشف هذا الرقم أن الدولة لا تدير ملفًا عاديًا للتمويل، بل تتحرك تحت عبء سداد كثيف يستهلك أي تحسن طارئ في التدفقات □

كما رفعت تقديرات البنك المركزي المصري لخدمة الدين الخارجي في 2026 إلى 29.18 مليار دولار، بزيادة 1.3 مليار دولار عن التقديرات السابقة، وأرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع أقساط الأصل المستحق □ وهذا التطور يوضح أن حتى السيناريوهات الرسمية نفسها صارت تعترف بأن الضغوط الخارجية في تزايد، لا في انحسار، رغم كل ما يقال عن تحسن المؤشرات الكلية □

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي مدحت نافع إن مؤشرات الاقتصاد المصري قد تبدو أفضل في 2026، لكن الخطر الحقيقي يظل في الدين والعجز والمشكلات الهيكلية التي تخنق الاستدامة □ وتكتسب هذه الملاحظة معناها المباشر هنا، لأن المقارنة مع موزمبيق لا تختبر حجم الاحتياطي أو النمو وحدهما، بل تختبر قدرة الدولة على الخروج من دائرة الدين بدل إعادة إنتاجها □

الاحتياطي يرتفع على الورق لكن الجنيه يواصل الهبوط تحت ضغط الدين والحرب

قد تبدو الصورة أقل قتامة إذا نُظر فقط إلى الاحتياطي النقدي، لأن البنك المركزي أعلن وصول صافي الاحتياطيات الدولية إلى 52.745 مليار دولار بنهاية فبراير 2026، وهو مستوى قياسي جديد مقارنة بـ 52.594 مليار دولار في يناير □ لكن هذا الارتفاع لا يلغي حقيقة أن الجنيه نفسه واصل الانخفاض، وأن الاحتياطي لم ينجح في وقف التدهور المتكرر في سعر العملة □

ثم جاءت تطورات مارس لتفصح هذه المفارقة بوضوح أكبر، إذ سجل الجنيه مستوى قياسيًا منخفضًا عند 52.8 مقابل الدولار في السوق الخارجية في 8 مارس، قبل أن يهبط مجددًا إلى 54.6 في 30 مارس مع تصاعد المخاوف من استمرار الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وبذلك بدت الاحتياطات المرتفعة عاجزة عن منح العملة استقرارًا فعليًا في لحظة توتر خارجي حاد.

كما تُظهر بيانات السوق أن سعر الدولار مقابل الجنيه واصل التحرك قرب أعلى مستوياته التاريخية مع بداية أبريل، بعدما وصل إلى 54.86 في مارس بحسب بيانات المنصات الاقتصادية التي ترصد السعر وهذا المسار يضعف أي حديث مريح عن تحسن كافي في الوضع الخارجي، لأن العملة هي المؤشر الأسرع الذي يكشف هشاشة التحسن حين يكون قائمًا على تدفقات ظرفية لا على إنتاج وقدرة تصديرية صلبة.

وفي هذا الإطار، أكد نائب المدير العام لصندوق النقد نايجل كلارك، عند إقرار المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج مصر في فبراير 2026، أن الوقت المتبقي في البرنامج صار ضيقًا، وأن الحاجة إلى تصحيح المسار أصبحت أكثر إلحاحًا، خصوصًا في ما يتعلق بتقليص دور الدولة وتبني إدارة أكثر شمولًا للدين العام ويعني هذا أن حتى الصندوق نفسه لا يرى المجال واسعًا لمزيد من التأجيل.

الدين تلتهم الموازنة وتضعف موقع مصر الاقتصادي بدل أن تحميه

لا تتوقف آثار الدين عند سعر الصرف أو الاستحقاقات الخارجية، لأن الموازنة العامة نفسها صارت تدفع الثمن بشكل متزايد فقد أظهرت قراءة لمشروع موازنة 2025-2026 أن خدمة الدين، أصلًا وفوائد، تبتلع نحو 65 بالمئة من إجمالي الإنفاق، مع اقتراب جديد يقدر بنحو 3.5 تريليون جنيه ويكشف هذا المسار أن الدولة لا تنفق أولًا على التنمية والخدمات، بل على إبقاء دورة الاستدانة قائمة.

ثم ظهر هذا الاختناق المالي مبكرًا خلال السنة المالية الجارية، إذ قفزت مدفوعات الفائدة 45.2 بالمئة على أساس سنوي إلى 1.06 تريليون جنيه في الأشهر الخمسة الأولى من 2025-2026، لتلتهم أكثر من 96 بالمئة من إيرادات الموازنة خلال تلك الفترة، بحسب تقارير مالية محلية استندت إلى بيانات وزارة المالية وهذه النسبة وحدها تكشف أن الدين لم يعد عبئًا جانبيًا، بل صار آلية تستنزف الدولة من داخلها.

كما قال محمد بدرأوي، عضو لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب، إن حجم مخصصات الفوائد يرتبط من جهة بأسعار الفائدة، ومن جهة أخرى بحجم الاقتراض نفسه وتمنح هذه العبارة البسيطة جوهر المشكلة معناه المباشر، لأن مصر لا تواجه عبء فائدة مرتفعة فقط، بل تواجه أيضًا حجم مديونية ضخمة يجعل أي خفض محدود في الفائدة عاجزًا عن قلب المعادلة.

بعد ذلك، ينعكس هذا الوضع على مكانة الاقتصاد المصري وقدرته على الحركة فالدولة التي تحتاج إلى مراجعات متتابعة مع الصندوق وإلى تدفقات خليجية كبيرة وإلى بيع أصول أو اجتذاب صفقات استثنائية حتى تحافظ على التوازن الخارجي، تصبح أقل قدرة على فرض أولوياتها الاقتصادية بنفسها وقد أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الدين العام في مصر لا يزال يعادل نحو ضعف متوسط المنطقة تقريبًا، حتى مع بعض التحسن النسبي في نسبته إلى الناتج.

وفي هذا المعنى، كتب معدوح الولي أن الحرب الأخيرة كشفت هشاشة الاقتصاد المصري أمام الأزمات الدولية، وأظهرت حدود برنامج الإصلاح القائم مع صندوق النقد وتكتسب هذه القراءة أهميتها لأن المقارنة مع موزمبيق لا تُقاس فقط بقرار سداد دين الصندوق، بل أيضًا بما إذا كانت الدولة قادرة على منع كل صدمة إقليمية جديدة من التحول فورًا إلى أزمة عملة وديون وضغط على الموازنة.

وأخيرًا، فإن الفرق بين موزمبيق ومصر لا يظهر في الأرقام وحدها، بل في الاتجاه العام فموزمبيق، بحسب ما نُقل عن بلومبرغ، قبلت خفض احتياطها من 4.15 مليارات دولار إلى 3.5 مليارات لتغلق ملف ديونها مع صندوق النقد أما مصر، فرغم احتياطياتها الأعلى كثيرًا، لا تزال تواجه ديبًا خارجيًا يتجاوز 161 مليار دولار، واستحقاقات ضخمة حتى سبتمبر 2026، وجنيهاً يحقق مستويات هبوط قياسية، وموازنة يبتلعها الدين قبل أي شيء آخر ولهذا لا تبدو الأزمة المصرية أزمة رقم كبير فقط، بل أزمة نموذج اقتصادي كامل يعيش على الاقتراض ثم يدفع ثمنه في العملة والموازنة والاستقلال الاقتصادي معًا.